

عندما يقدم أي شخص على شراء سلعة ما، فإنه يمارس أسلوب المفاضلة بين الأصناف المختلفة المعروضة وأسعارها تمهيدا لانتقاء الأفضل تبعا للجودة والسعر، وكذلك فإن ما يعترضنا يوميا من متطلبات الحياة غالبا ما نتعامل معه بعدة احتمالات يمكن تصنيفها ضمن عدة حلول تسمى البدائل المتاحة نتوصل لبعضها بمجهوداتنا الذاتية ولبعضها الآخر بمشورة أهل الخبرة والاختصاص، وتضعنا هذه البدائل في حيرة من أمرنا لاتخاذ القرار السليم، إذ أنه في بعض الاحتمالات يمكن أن يكون الاختيار السيئ بمثابة الخسارة لا سيما إذ قابلها حالات إختيار مثلئ تعود بأفضل النتائج، وذلك بإتباع الطرق والتقنيات العلمية المدروسة، وفي هذا المجال، فإن صرف القليل من المال لصنع قرار سليم مبني على دراسة مسبقة لمشروع ما، بهدف معرفة جدواه اقتصاديا من عدمها، هو أفضل بكثير من المجازفة بأموال كبيرة قد تعود بالندم على صاحبها.

ولا شك إن دراسات الجدوى الاقتصادية تشتمل على دراسات مختلفة، فهناك دراسة الجدوى القانونية والتسويقية، دراسة الجدوى الفنية والهندسية، ودراسة الجدوى المالية والاجتماعية، وهي بذلك تقوم على أساس جهد جماعي، وبخبرات متنوعة، مما يشكل قاعدة مناسبة للوصول إلى رؤية واضحة تعتبر في حد ذاتها خلاصة خبرات وجهود متعددة ومتنوعة، وذلك يحقق درجة عالية من الدقة في التقديرات، تكون أكثر قربا إلى الواقع، وبهذا فدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإستثمارية الجديدة وحتى القائمة، عملية لا غنى عنها في سعي المستثمر نحو تحقيق هدفه، وهو زيادة الثروة في إطار المسؤولية الاجتماعية.

ونظرا لتنوع الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاستثمارية، ومحدودية مصادر التمويل الذاتية على تغطية هذه الاحتياجات، يعتبر الاعتماد على التمويل باستخدام أموال الدين أو الاقتراض من المصادر الأساسية في تمويل هذه المشاريع، حيث تضطلع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالدور الأساسي في ذلك، فهي تتحمل مسؤولية تقييم المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينها، من أجل إتخاذ قرار استثماري رشيد، وتخصيص أمثل لمواردها المالية، بهدف تحقيق أهدافها التي تسعى لها.

1. إشكالية الدراسة : يعترض مختلف المؤسسات المالية مشاكل عديدة عند القيام بنشاطها الاقتصادي، لعل من أهمها عملية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية الطالبة للتمويل، وهذا في ظل إمكانياتها المالية المحدودة، وكثرة المقترحات الاستثمارية المتاحة، وبالتالي فإن كلما اعتمد عملية المفاضلة على إجراء دراسة دقيقة وموضوعية وعلى أسس علمية تقيم مختلف المشاريع الاستثمارية الطالبة للتمويل، كلما كانت هذه القرارات أكثر فعالية وكفاءة، أما إذا اتسمت هذه الدراسات بعدم الموضوعية، والبعد عن الدقة، وعدم الشمولية، فإن ذلك سينتج عنه بالضرورة إنشاء مشاريع فاشلة وغير مجدية اقتصاديا.

من خلال هذه الدراسة سنحاول معالجة إشكالية القيام بدراسات الجدوى وتطبيق معايير تقييم المختلفة، خاصة المتعلقة منها بدراسة الجدوى المالية في عملية اتخاذ القرار في المؤسسات المالية في الواقع العملي .

ضمن هذا الإطار العلمي و الفكري وأمام العرض السابق، تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هي أهمية دراسة الجدوى المالية في عملية إتخاذ قرار تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

و حتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يجب أن تكون دراسات الجدوى متكاملة وشاملة للحصول على التمويل من المؤسسات المالية ؟
- هل دراسة الجدوى المالية شرط أساسي لضمان نجاح المشروع الاستثماري ؟
- هل دراسة الجدوى المالية ضرورية من اجل اتخاذ قرار تمويل المشروعات استثمارية من عدمه في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ؟
- هل الدراسات التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كافية من أجل تقييم المشاريع الاستثمارية؟

2. فرضيات الدراسة : محاولة منا الإجابة على التساؤلات الفرعية المذكورة أعلاه سننطلق من الفرضيات التالية :

- تدرس المؤسسات المالية جدوى المشروع الاستثماري من كل جوانبه ،القانونية والتقنية والمالية، من أجل اتخاذ قرار التمويل .
- تضطلع دراسة الجدوى المالية بدور أساسي في تقدير ما مدى نجاح المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه ، خاصة المتعلقة بتحصيل أكبر العوائد والأرباح .
- تقديم دراسة الجدوى المالية للمؤسسات المالية كمستند يثبت ربحية المشروع ومردوديته وجدارته الائتمانية شرط أساسي من اجل اتخاذ قرار التمويل .
- تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالتركيز في عملية التقييم على الجانب المالي باعتباره أهم الجوانب المتعلقة بالمشروع الاستثماري .

3. أهمية الدراسة : تستمد الدراسة أهميتها من ما تمثله دراسة الجدوى المالية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية ، حيث تعتبر احد المقومات الأساسية لتنفيذ مشاريع ناجحة، وواحدة من أهم الأدوات التي تدعم القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة في ضوء الظروف الاقتصادية المتغيرة و المستقبل الغير أكيد.

4. أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى :

- محاولة فهم خطوات إجراء دراسات الجدوى، وبالأخص دراسة الجدوى المالية .
- إبراز أهمية دراسة الجدوى المالية فيما يخص عملية اتخاذ قرار تمويل المشاريع الاستثمارية .
- إبراز مختلف الطرق والمعايير التي من خلالها تتم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية .
- 5. منهج الدراسة:** إن طبيعة الدراسة الذي نحن بصدد إعدادها يتطلب إستعمال أكثر من منهج بحث وقد حددنا لذلك منهجين للبحث(الوصفي ،التحليلي) بالنظر لملاءمتهم لطبيعة الموضوع وهي:

• **المنهج الوصفي** : هو المنهج الذي يركز على الوصف الدقيق لظاهرة أو موضوع معين على صورة نوعية أو كمية أو رقمية ، وقد يقتصر هذا المنهج على وصف وضع قائم في فترة زمنية محددة وفي عدد فترات ويرتكز في التحليل على معلومات دقيقة لأجل الحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم للظاهرة .

• **المنهج التحليلي** : هو منهج يهتم بتحليل المضامين الفعلية لظواهر سلوكية اجتماعية اقتصادية وسياسية في المجتمعات الإنسانية، وهو منهج يهدف للتعرف على كافة المستجدات التي طرأت على المجتمع أو الاقتصاد في فترة زمنية معينة لأجل التنبؤ بالمستجدات المحتملة في السنوات القادمة ، وهو المنهج المناسب لدراستنا من اجل التوصل إلى النتائج .

6. **مجتمع الدراسة** : إن دراستنا قد اقتصرت على المشاريع الاستثمارية الخاصة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

7. **أدوات الدراسة** : تتمثل الأدوات المستعملة في انجاز هذا البحث في العناصر التالية:

- المراجع المشكلة من الكتب والمجلات ،مقالات والمدخلات .
- الوثائق والمنشورات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
- التشريعات و القوانين المنشورة في الجريدة الرسمية .
- المواقع الالكترونية الرسمية.

8. **صعوبات الدراسة** : إن الصعوبات التي تلقيناها أثناء انجاز البحث، لا تختلف في حقيقتها عن جل الباحثين ،ويمكن ذكر أهمها في ما يلي :

- عدم الإفصاح، ونقص الشفافية ،والتناقض في بعض الأحيان .
- ضيق الوقت أدى إلى عدم التطرق إلى بعض العناصر بأكثر من التفصيل .

9. **الدراسات السابقة** : رغم وجود العديد من الكتابات التي تعالج موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية ،ولكن كل واحدة منها انتهجت أسلوبا معيناً وتوسعت في جوانب معينة، واختصرت في جوانب أخرى حسب وجهة نظر الباحث أو اهتماماته الشخصية، ومن ابرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة ما يلي :

• ياسمين دروازي، مذكرة ماجستير بعنوان مدى أهمية دراسة الجدوى التسويقية على نجاح لمشاريع الاستثمارية 2006، استخدمت المنهج الوصفي في بعض أجزاء البحث المتعلقة بعرض مفاهيم حول الموضوع، والمنهج التحليلي للتعبير و التعليق و تقييم ما تم وصفه، تهدف المذكرة إلى :

- دراسة الطرق البديلة لتنفيذ الغرض من فكرة المشروع من النواحي التسويقية.
- التوصل للقدرة على الاختيار و المفاضلة بين البدائل المتاحة للمشروع تبعا لمعطيات تسويقية موضوعية. واستخلصت مجموعة من النتائج نذكر أبرزها:
- يتأثر المشروع بعوامل البيئة التسويقية، و منه ضرورة التحسس لها لتحديد الاستجابة المطلوبة و الموافقة لطبيعة التغير الحاصل.

- لا تقتصر دراسة الجدوى التسويقية في تحديدها للطلب المتوقع، على منتجات المشروعات الجديدة فقط، بل حتى القائمة منها، و بهذا فهي ترافق المشروع على مدى عمره الافتراضي، من اقتضت الحاجة إلى ذلك.

• بن حسان حكيم مذكرة ماجستير بعنوان دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الإستثمارية سنة 2006، وذلك باستعمال المنهج التحليلي الوصفي بهدف توضيح الإطار النظري لعملية دراسة جدوى المشروعات، وعملية تقييمها ، إضافة إلى تزويد المستثمر بآليات الدراسة ومستلزماتها من معلومات وبيانات مساعدة في الدراسة، كما استخلص جملة من النتائج نذكر أهمها :

- يتم تقييم المشروعات في حالات التأكد و في حالات عدم التأكد و المخاطرة.

- بالنسبة للمشاريع الحكومية لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أثرها على المستوى القومي، أي مدى ربح المجتمع من المشروع.

- يتم تحديد موقع المشروع على ضوء عدة عوامل، منها عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

• بن مسعود نصر الدين، مذكرة ماجستير بعنوان دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية سنة 2010، إستخدم خلالها المنهج الكمي التحليلي لتناسبه مع إشكالية البحث، التي تهدف إلى التعرف على أهم الخطوات الأساسية والمراحل التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه ، حيث استخلص جملة من النتائج أهمها ضرورة القيام بدراسة جدوى تفصيلية من أجل التقليل من المخاطر وعدم التأكد من خلال تقييم التأثيرات المختلفة على أداء المشروع مثل التغيرات أسعار السلعة المنتجة وأسعار مستلزمات الإنتاج وتكاليف التمويل وتغيرات الطلب والتطورات التقنية والتغيرات في ظروف الإنتاج .

10. أهم ما يميز الدراسة : أهم ما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة هو تركيزها على الجانب المالي ، بحكم الدور التي تلعبه دراسة الجدوى المالية في توجيه التمويل بالدرجة الأولى، وبحكم التخصص والاهتمام الشخصي بالمالية بالدرجة الثانية .

بالإضافة إلى كون الدراسة تبحث في إشكالية تطبيق دراسات الجدوى المالية في الجانب العملي، من خلال الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة، من أجل معرفة ما إذا كانت معايير التقييم دراسة الجدوى ضرورية في عملية التمويل أم هي معايير تدرس نظريا لكن من الصعب تطبيقها في الواقع.

11. هيكل الدراسة : لكي نجيب على إشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة ونثبت صحة الفرضيات من عدمها سنقوم بدراسة هذا الموضوع وفق أربعة فصول رئيسية على النحو التالي:

الفصل الأول : الإطار العام لدراسة الجدوى الاقتصادية وتمويل المشاريع الاستثمارية: سنستعرض فيه المفاهيم الأساسية حول المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها، وكيفية إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

الفصل الثاني : دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية : سنركز على دراسة الجدوى المالية كأهم الدراسات التي تتخذ وفقها مؤسسات التمويلية قرار تمويل المشاريع الاستثمارية .

الفصل الثالث : معايير تقييم المشاريع الاستثمارية : سنتناول في هذا الفصل مختلف معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في مختلف الظروف من منظور مالي .

الفصل الرابع : دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع بسكرة : سنلقي الضوء على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والمهام التي تضطلع بها وأنواع الاستثمارات الممولة من طرفها، وكيفية قيامها بدراسات الجدوى، وفي الأخير سيتم استعراض نموذج لدراسة جدوى مالية لأحد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة .